

Distr.
GENERAL

TD/B/56/5
6 July 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البند ١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

جلسة الاستماع التي ستعقد مع المجتمع المدني

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية والتنمية: الطريق إلى الأمام*

مقدمة

١- عقدت ندوة الأونكتاد العامة الأولى في جنيف في ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأبرزت الندوة "الوجه الانساني" للأزمة الاقتصادية العالمية وأتاحت منبراً لمنظمات المجتمع المدني للإعراب عن جوانب قلقها وتقديم أفكار ترسخه في واقع القواعد الشعبية.

٢- وحضر أكثر من ٣٦٠ ممثلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات العمالية والمحافل الأكاديمية وهيئات البحوث والمنظمات الدولية والدول الأعضاء فضلاً عن البرلمانين، شاركوا الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مناقشة آثار الأزمة والاستجابات لها وطرق التقدم إلى الأمام. وتم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى شريكة. وفي خلال هذا الحدث الذي استمر يومين، عقدت أربع جلسات عامة وست جلسات عمل مصغرة (مرفق بهذا التقرير البرنامج وموجز لجلسات العمل المصغرة).

* يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في الندوة على الموقع

[.http://www.unctad.info/puplicsymposium/participants](http://www.unctad.info/puplicsymposium/participants)

٣- وترأس الندوة السيد ديان تريانسيه دجاني رئيس مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد وافتتحها الأمين العام للأونكتاد دكتور سوباتشاي بانيتشباكدي. وأكد السفير دجاني في ملاحظاته الافتتاحية أن الندوة تتيح منبراً جاء في وقته تماماً يتبادل فيه مجال واسع من أصحاب المصلحة الآراء بشأن الأزمة وسبل التقدم الممكنة. وأكد الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي أن الهدف من هذا المحفل هو "إعطاء صوت لمن لا صوت لهم - للمتفرجين الأبرياء" وأضاف أن التوصل إلى استراتيجية للخروج من الأزمة أمر مطلوب لجميع البلدان. ومن اللازم إجراء إصلاحات حقيقية تلافياً للعودة إلى نفس دورة الانتعاش والكساد القديمة.

٤- وكان من بين المتحدثين الرئيسيين في الجلسة الافتتاحية السيد خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قال إن منظّمته وضعت "ميثاقاً عالمياً لتوفير فرص العمل" يهدف إلى التصدي لأزمة البطالة العالمية - وخاصة من خلال التوجه إلى هدف التوظيف، وإعداد "أرضية" للحماية الاجتماعية، وضمان تنسيق برامج التنشيط الاقتصادي على نحو أفضل وجعلها أكثر كثافة للعمالة. وقال السيد شا زوكانغ الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن طريق التقدم أمام الأمم المتحدة يتضمن اتخاذ إجراء على جبهتين: الأولى توفير فهم أفضل للآثار الكاملة للأزمة على البلدان النامية وعلى التنمية، والثانية الإسهام في تشكيل استجابات فعّالة للسياسات، وخاصة فيما يتصل بالحاجة إلى "صفقة عالمية جديدة" - تتألف من إجراء إصلاح عميق في النظام المالي العالمي ومن مؤسسات أكثر مشروعية وتمثيلاً للإدارة العالمية الرشيدة تكفل، من جملة أمور، تحقيق ترابط أكبر بين النظام التجاري الدولي والمعمار المالي الدولي. ومن المهم أن تحترم الأمم المتحدة التزاماتها بتقديم المعونة إلى العالم النامي، حتى مع التزامها بتوفير مبالغ هائلة لتدابير التنشيط المحلية. وقال السيد آندرس ب. جونسون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إن على البرلمانيين مراجعة أنفسهم بشأن السبب في عدم أخذهم بأنظمة لمنع التجاوزات المالية التي أدت إلى الأزمة، وأن برلمانات كثيرة هي الآن في طور إجراء تدعيم كبير لقدرتها الإشرافية على المسائل الاقتصادية العالمية. وقال السيد غي رايدر الأمين العام للاتحاد العام الدولي لنقابات العمال إن المزاج السائد فيما بين النقابيين يتسم بالغضب والخوف. ومن الأهمية بمكان النظر بجدية إلى خطر عدم الاستقرار الاجتماعي. وقالت السيدة سيلين شارفيريات رئيسة مكتب جنيف لمؤسسة أوكسفام الدولية إن عدداً آخر يتراوح بين ٥٥ مليون و ٩٠ مليون شخص يمكن أن يتزلقوا إلى حالة الفقر المدقع في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة، علاوة على العدد الذي يتراوح بين ١٣٠ مليون و ١٥٥ مليون شخص ممن سبق أن انحدروا إلى هذا الوضع في عام ٢٠٠٨ بسبب أسعار الأغذية والوقود المرتفعة للغاية.

٥- وبافتتاح الاجتماع، أعدّ المسرح لعقد الجلسات العامة الثلاث.

أولاً - الجلسة العامة الأولى: الأزمة الاقتصادية العالمية - أسبابها وآثارها المتعددة

٦- أدار هذه الجلسة السيد ديبابريا بهاتاتشاريا، الزميل المرّز بمركز حوار السياسات في دাকা في بنغلاديش. وضم المتحاورون السيدة نوريا مولينا من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ والسيد فينستت يو من مركز الجنوب؛ والسيد يان أتيسلاندر بمؤسسة إيكونومييسويس؛ والسيدة ديانا أغيار من الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والتجارة/الفريق العامل النسائي المعني بالتمويل من أجل التنمية؛ والسيد أرحون كاركوي من مرصد أقل البلدان نمواً؛ والسيد منظور أحمد بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وخبراء من الأونكتاد.

٧- واتفق المشاركون بوجه عام على الأسباب المتعددة للأزمة على المدى الطويل والتي شملت الاخفاق في تلبية الالتزامات المتفق عليها؛ ونقص المراقبة؛ والاختلالات الهيكلية في أضخم الاقتصادات في العالم؛ والاختلالات الاقتصادية الكلية؛ وعوامل أخرى بنيوية/أو مؤسسية. ولم تقع الأزمة ببساطة نتيجة تطورات أو "سوء سلوك" في قطاعات الشركات والقطاعات المالية بل إنها كانت تحتتمر خلال ٣٠ عاماً أو أكثر. فالأزمة كانت متجذرة في التناقضات في المسار الحالي للتنمية العالمية ونموذج التنمية، كعدم المساواة في الدخل - حيث يحصل أغنى واحد في المائة من سكان العالم على ما يحصل عليه مجموع ٥٧ في المائة من قاع المجتمع العالمي. وذكر متحدثون أن هذا شكل سبباً رئيسياً في عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمة الاقتصادية، وأدى إلى عجز في الطلب الإجمالي العالمي. وتجلّى عدم المساواة في إزدياد الترابط العالمي لكن دون أن تواكبه مؤسسات عالمية فعالة. كما أدت الأزمة إلى التساؤل عن حكمة التكامل الاقتصادي والانفتاح على الأسواق، بالنظر إلى أن البلدان الأشد تأثراً هي التي كانت أكثر انفتاحاً واعتماداً على التجارة الخارجية. فهناك حاجة إلى نموذج اقتصادي جديد وإلى إعادة تفكير في العولمة.

٨- وتحدث المشاركون بإسهاب عن عديدٍ من الآثار الهائلة للأزمة على البلدان النامية. إن المشكلة أمام البلدان النامية لا تتمثل فقط في مسألة إلى أي مدى سيهبط دخل الفرد فيها بل إلى متى سيستمر الكساد؛ فهناك مخاوف من حدوث "عقد مفقود آخر في مجال التنمية". فإلى أي مدى ستزداد الأوضاع سوءاً قبل أن تبدأ في التحسن؟ وفضلاً عن ذلك فإن الأزمة قد تفجّر ضرورياً أخرى من الأزمات وقد تفاقم من أزميتي الغذاء والديون. وهناك حاجة إلى استراتيجية تمثل مخرجاً وتغطي كافة البلدان - ولا سيما أشدها ضعفاً وتعرضاً للمخاطر - لأن الجميع سيتدافعون للخروج من الأزمة، وقد ينسحق أضعافهم تحت الأقدام بل قد لا يكتب لهم النجاة.

٩- وقالوا إن الأزمة قد عرّضت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. فقد أدت، في أقل البلدان نمواً بوجه خاص، إلى تفاقم أزمة الفقر والأزمة السياسية على السواء. وهناك حاجة ماسة إلى تدابير للحماية الاجتماعية، ولكي يحدث ذلك، يجب على المجتمع المدني ونقابات العمال اتخاذ إجراء بالتعاون مع المجتمع الدولي - بما في ذلك الأمم المتحدة - لوقف الأزمة. وينبغي على المانحين احترام التزاماتهم المالية.

١٠- وقد هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم وأثرت بشدة على البلدان النامية. ولكي تتحول الأزمة إلى فرصة، دعا بعض المتحدثين صنّاع السياسات إلى تشجيع الاستثمار المحلي الذي يمكن أن يعززه الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار السياسة الصحيحة. وعليهم أيضاً إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وتعزيز التكامل الإقليمي، بما يساعد على إلغاء الحواجز التجارية وجعل الشركات المحلية أكثر قدرة على المنافسة. ولوحظ أن الاستثمار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسب أهمية خاصة، وذلك مثلاً من أجل تحسين البيئة الأساسية الزراعية في البلدان النامية، فضلاً عن تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، ينبغي على البلدان النامية في سعيها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أن تتجنب حدوث سباق إلى القاع.

١١- وستهبط التجارة الدولية من البلدان النامية في عام ٢٠٠٩ بنسبة تقدر بين ٧ في المائة و ٩ في المائة. غير أن بعض المشاركين ذكروا أن هذا الهبوط في التجارة لا يمثل مجرد هبوط في الإيرادات، بل يعني أيضاً هبوطاً في الإنتاج وفي الوظائف والإنتاجية والدخول، وزيادة في الفقر. ولعلاج حصائل التصدير المتدنية في البلدان النامية - التي ثبت أنها أشد ضرراً على البلدان الأفقر التي تعتمد على سلعة أساسية واحدة أو اثنتين فقط - ينبغي الحفاظ على أداء التجارة. وينبغي التشجيع على تنوع الصادرات والأسواق، إلى جانب تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية

وتحقيق توازن أفضل بين النمو الذي يحرّكه الطلب المحلي والنمو الذي يحرّكه التصدير، كجزء من استراتيجيات جديدة لدعم تأقلم اقتصادات البلدان النامية للصدمات الخارجية المنشأ. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، بما يشمل بوجه خاص التعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي بين بلدان الجنوب. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى تدابير لتجنب الحمائية وزيادة الفرص التفضيلية غير التبادلية لوصول البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، إلى الأسواق. وثمة حاجة إلى أن تتوجه السياسات التجارية تحديداً إلى تخفيف الفقر، وتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي وقف الاتجاه المتنامي إلى منح إعانات زراعية، كجزء من تدابير تحسين الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية من أجل علاج الأزمة الغذائية المستمرة. ولوحظ أنه بدون اتخاذ تدابير كهذه، فإن انخفاض انتاج الأغذية واستمرار الأسعار العالية للأغذية سيحدثان أثراً مدمراً، وخاصة على البلدان المستوردة الصافية للأغذية، مع خطر تفجر أزمة غذائية أخرى.

١٢ - وقد انخفض الائتمان والمساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى، وخاصة للبلدان النامية التي تفيد الإسقاطات بحدوث تدفقات رأسمالية صافية منها إلى الخارج بلغت ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ومرة أخرى، شكلت القدرة على تحمّل عبء الديون قلقاً رئيسياً، إذ يقلّ دخل البلدان النامية مع زيادة إنفاقها. واستنفدت بوجه عام احتياطياتها من النقد الأجنبي، في حين ازداد تقلّب أسعار الصرف وازداد الضغط المالي عليها. ومن المحتم إنشاء نظام عالمي للإنذار المالي لعدم وجود حصانة في أي جزء من أجزاء العالم. وبالمثل، ومع حدوث زيادة عامة في أسعار الفائدة على قروض صندوق النقد الدولي، يمكن أن تنشأ جولة أخرى من أزمات الديون. ودعا شركاء عديدون إلى إلغاء كافة الديون فوراً، وتوفير برامج محفزة كالمنح دون القروض؛ وضمن توفير برامج تمويل جديدة دون شروط. وفي الوقت نفسه، فمن الحيوي الحفاظ على مجال سياسات البلدان النامية وخاصة فيما يتعلق بالسياسة المالية.

١٣ - كما دعا بعض المشاركين في تعليقاتهم إلى ضرورة إصلاح نظم الإدارة والتمويل لصندوق النقد الدولي وإجراء ترميم شامل للإطار التنظيمي. ففي الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى مثلاً، ساهم النظام المالي بنحو ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، لكنه ساهم بنسبة تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٥٠ في المائة في الأرباح الكلية. وهيمن رأس المال المالي والمصالح المالية - اللذان أصبحا منعزلين عن مصالح الاقتصاد الحقيقي - وازداد خضوع الاقتصاد الحقيقي لسطوة المعاملات المالية. وأصبح إسهام القطاع المالي في النموّ المستدام الشامل للحماية الاجتماعية مثار تساؤلات كبيرة.

١٤ - وشدّد عدد من المتحدثين على أثر الأزمة على العمالة والمرأة وحقوق الإنسان. فقد تطورت الأزمة المالية في البداية إلى أزمة اقتصادية ثم أزمة وظائف وتطورت الآن إلى كساد اجتماعي. ومع ازدياد حجم البطالة، أصبح نحو ٨٠ في المائة من العمال دون حماية اجتماعية. وهبطت التحويلات المالية وازداد عدم الاستقرار الاجتماعي العالمي - مع ازدياد الغضب والخوف. وازدادت حقوق رأس المال في حين زاد التخلي عن حقوق العمال.

١٥ - وعلّق بعض المشاركين بقولهم إن الأزمة عززت من عدم المساواة القائم داخل البلدان وفيما بينها وبين الجنسين أيضاً. وتعرضت النساء العاملات في البلدان النامية بوجه خاص للمخاطر في قطاعات مثل الملابس والزراعة والسياحة حيث كانت هن الهيمنة. وعلى نقيض ذلك تم توجيه برامج التنشيط والحوافز بوجه عام إلى القطاعات التي يسيطر عليها عادة مستخدمون من الذكور، بما في ذلك صناعة السيارات وتمويلها.

١٦- ولا ينبغي إغفال الحق في التنمية والحق في الغذاء أيضاً في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق السياسية والمدنية. وينبغي ضمان حقوق الفئات الأشد استضعافاً بما يشمل العمال المهاجرين والنساء والأطفال. ومن المهم أيضاً جعل المستقبل أكثر مراعاة للبيئة، بالاستثمار في مصادر وأنشطة الطاقة المنخفضة الكربون.

١٧- وأشير إلى أن ثمة حاجة ليس فقط إلى إصلاح مؤسسات بریتون وودز، بل إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها كذلك. وفيما يتعلق بالأونكتاد، دعا المشاركون في الاجتماع إلى ضرورة تعزيز قدرته البحثية من أجل التصدي للأزمة على نحو أفضل.

ثانياً - الجلسة العامة الثانية: تقييم الاستجابات الحالية للأزمة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية - الحدود والمنظورات وأفضل الممارسات

١٨- أدار هذه الجلسة السيد إرنستو س. مارتينيز غوندرال الوزير المفوض ونائب الممثل الدائم للأرجنتين في جنيف. وضم الفريق السيدة اليزابيث تانكيو من الاتحاد الأفريقي، أثيوبيا؛ والسيد خوسيه مانويل سالازار - أكسيريناكس، من منظمة العمل الدولية؛ والسيد جانويليم س. أكيت من بنك جوليوس باير؛ والسيد رودري دي ميير من تحالف ١١-١١ - للحركة الفلمنكية للشمال والجنوب؛ والسيد بيتر واهل من هيئة الاقتصاد العالمي والايكولوجيا والتنمية؛ والسيد إيمانويل غيكي تانوه من شبكة العالم الثالث - أفريقيا؛ والسيد كارلوس بينافينتي (شبكة أمريكا اللاتينية المعنية بالديون والتنمية، نيكاراغوا) والسيد مصطفى زور رحمان (مركز حوار السياسات، بنغلاديش).

١٩- وناقش المشاركون الاستجابات الحالية للأزمة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وإضافة إلى دراسة أثر برامج التنشيط التي اتبعتها بعض البلدان، ناقش المشاركون أيضاً اقتراح مجموعة الـ ٢٠ ودور الأونكتاد والأمم المتحدة في تلك العملية.

٢٠- وذكر المشاركون أن أثر الأزمة على البلدان النامية حدث من خلال صدمات خارجية وآليات شتى لنقل الأثر. وقالوا إن الأزمة الراهنة أحدثت بالفعل أثراً مدمراً على النمو والتنمية في أفريقيا - من خلال الهبوط في أسعار السلع الأساسية وفي التحويلات المالية وتمويل التجارة وتدفقات الاستثمار. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة والفقر. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أظهرت بعض أقل البلدان نمواً بعض التأقلم للأزمة بل أظهرت توقعات إيجابية للنمو خلال العام الجاري. وعلى نقيض ما حدث في أفريقيا، كان الهبوط في أسعار السلع الأساسية مفيداً في أقل البلدان نمواً بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ غير أن أسعار الواردات المتدنية أدت إلى حدوث مشاكل مالية بالنظر إلى انخفاض حصائل الضرائب على الواردات وهي التي تمثل أهمية في المنطقة.

٢١- ولوحظ أن قدرة البلدان النامية على التخفيف من الآثار الضارة للأزمة تتوقف على مستوى اعتمادها على الطلب الخارجي (الصادرات) والتمويل الخارجي (الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية) وكذلك على مجال حركتها المتاح لإدارة التوسع المالي/الطلب التقديري وقدرة السلطات على تطبيق ذلك بمرونة. وفي منطقتي أفريقيا وآسيا - المحيط الهادئ على السواء، كان مجال الحركة المتاح للسياسة العامة محدوداً

لمواجهة التقلبات الدورية للأزمة الراهنة. وفي حين انطوى ذلك على تكاليف عالية محتملة تواجه الاقتصادات الأفريقية من حيث انتشار معدل الفقر أيضاً، لم تتمكن البلدان الآسيوية من إعادة هيكلة اقتصاداتها على النحو الواجب، ولذلك فرغم تأقلمها النسبي للأزمة حتى الآن إلا أنها قد تتأثر كثيراً حالما يبدأ التعافي من الأزمة.

٢٢- وكأحد الاستجابات للأزمة، نفذت بعض البلدان برامج تنشيط ضخمة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة. وأثير بعض القلق في المناقشة المتعلقة بآثار برامج التنشيط الضخمة للاقتصادات المتقدمة؛ وأشار بصفة خاصة إلى أحكام الدعوة إلى "شراء ما هو أمريكي" التي يرجح أن تؤدي إلى عقوبات تجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا. كما ذكر أن برامج التنشيط من جانب البلدان النامية الأكثر تقدماً (كالصين والهند) قد تحدث أثراً مشوهاً على القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً التي لا تقدر على تنفيذ برامج تنشيط مماثلة. وأشار إلى أن برامج التنشيط المالي الأفضل تصميماً هي تلك التي تركز على استهداف فرص توليد الوظائف والحماية الاجتماعية أساساً، لكن من سوء الحظ أن الإنفاق المباشر على التوظيف شكّل جزءاً طفيفاً فقط من برامج التنشيط المالي.

٢٣- ولوحظ أن استعادة عافية القطاع المالي استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً. فظل القطاع المالي في حالة حرجة في بلدان كثيرة. ولم تعد تدفقات رأس المال إلى مستويات تتوافق مع تحقيق العمالة الكاملة وكثيراً ما حدث الإقراض المصرفي المحدود بأسعار فائدة عالية. كما تم التشديد على أن علامات التعافي الأخيرة في أسواق الأوراق المالية ينبغي عدم تفسيرها على أنها علامات على حدوث تحوّل ما. وما زالت المصارف تواجه ثغرات هائلة في الائتمان لا يمكن أن تسدها تدخلات المصارف المركزية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

٢٤- وذكر المشاركون أن الحاجة عاجلة إلى استعادة عافية النظام المالي لكي يؤازر انتعاشاً يقوده القطاع الخاص، لأن المجال أمام الحافز المالي المقدر لتنشيط الاقتصاد قد استنفد تقريباً في بعض البلدان الرئيسية المتقدمة، الأمر الذي يشير إلى أن حدوث انتعاش يقوده القطاع العام ليس قابلاً للاستمرار بعد عام ٢٠١٠ بالنسبة للاقتصادات الرئيسية ولا سيما الولايات المتحدة.

٢٥- وأكد المشاركون على حاجة البلدان النامية إلى ممارسة سياسات لمواجهة التقلبات الدورية. غير أن جميع مصادر التمويل للبلدان النامية تأثرت بالأزمة، مما جعل من الصعب على الحافز المالي لتنشيط الاقتصاد في تلك البلدان أن يعوض ما فقد من مصادر النمو. وببساطة فإن البلدان النامية ليست لديها القدرة على اتباع برامج تنشيط ضخمة. وأشار إلى أن مسألة كيفية تمويل ذلك الهبوط في الإيرادات المالية تظل دون إجابة ولا يمكن معالجتها في الإطار التقليدي لموازن المدفوعات الذي يأخذ به صندوق النقد الدولي.

٢٦- ودعا بعض المتحدثين حكومات البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة إلى عدم انتظار حلول وبرامج تنشيط غربية وإلى تنفيذ تدابيرها لتنشيط الطلب المحلي على وجه الاستعجال. وهذا ما رده متحدثون آخرون أكدوا على أهمية عدم إغفال التدابير المتخذة من جانب واحد لمكافحة الأزمة. وتشمل التدابير من جانب واحد التي تم ذكرها (أ) فرض ضرائب على المعاملات المالية؛ (ب) ممارسة ضوابط على رأس المال؛ (ج) حظر الصناديق التحوطية والصناديق الخاصة للاستثمار في الأوراق المالية.

٢٧- وعلى المستوى الإقليمي، خاب أمل المجتمع المدني في أفريقيا إزاء الاستجابة العالمية للأزمة على المستوى المتعدد الأطراف. وقيل إن المحافل الأفريقية المعنية بالتصدي للأزمة بدا أنها سارت شوطاً أبعد من الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف في معالجة الأزمة بشكل منهجي. فقد عاجلت هذه المحافل الفجوات القائمة بين المدخرات والاستثمارات، ونقص حصائل الصادرات، والعجزات المتنامية في الحسابات الجارية - وكلها تشكل عوامل حيوية لأفريقيا في ضوء ما تعانيه من نقص هائل في التمويل. غير أنه ذُكر أن المؤسسات الأفريقية تفتقر ببساطة إلى الأموال اللازمة للتنفيذ.

٢٨- ولوحظ أن برامج التنشيط الجارية قد لا تكفي للتصدي للتحديات التي تواجه الاقتصادات الأفريقية. فأفريقيا تحتاج إلى برنامج تنشيط منسق يشمل عناصر مثل تدابير تعزيز الإنتاج وتحسين المستويات التكنولوجية. كما يؤدي الاستثمار العام دوراً حيوياً. وفيما يتعلق بمسائل التنظيم المالي، ذكر متحدثون أن أفريقيا تحتاج إلى منحها مجال لتنفيذ سياساتها لعلاج عجزاتها في الحسابات الجارية، مع منح الدولة دوراً مركزياً كمنظم.

٢٩- وتم تشديد على الحاجة إلى وجود مؤسسات ذات كفاءة. وأعرب بعض المتحدثين عن بعض القلق بشأن ما إذا كان اقتراح مجموعة الـ ٢٠ كافياً لمعالجة الأزمة الحالية في البلدان النامية. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة الـ ٢٠، حدد المشاركون التحديات التالية في مجال التنفيذ: (أ) أن المبالغ المذكورة هي طموحات وأن الأطراف الرئيسية الفاعلة لم تلتزم بعد بتوفير الأموال اللازمة؛ (ب) أن مطلب صندوق النقد الدولي بتطبيق المشروطة للحصول على الموارد ما زال يمثل مشكلة؛ (ج) أن الوصمة السياسية والاقتصادية تجعل بلداناً كثيرة ترفض الاقتراب من صندوق النقد الدولي إلى أن تتعرض لمتاعب خطيرة. وفضلاً عن ذلك، أعرب المشاركون عن شكهم في إمكانية تحويل نسبة ٠,٧ في المائة من برامج التنشيط إلى صندوق يخصص للاقتصادات الضعيفة في ضوء الإخفاق في تنفيذ التزامات سابقة من قبل المانحين.

٣٠- وذكر المشاركون أن منظومة الأمم المتحدة ككل لم يكن لها وجود في البلاغ الصادر عن مجموعة الـ ٢٠ ولم يعهد إليها بأي دور مهم. وشددوا على أهمية دور الأمم المتحدة والحاجة إلى توفير إدارة دولية شاملة. وأضاف المشاركون أن دور صندوق النقد الدولي في اقتراح مجموعة الـ ٢٠ يشكل مازقاً لشعورهم بافتقاره إلى المصداقية. ولوحظ الغياب الكامل للنقاش بشأن تغير المناخ، وأنه من المهم التشديد على ذلك الآن وتوليد فكر جديد بشأن كيفية تحقيق التنمية والنمو. ولم يحدث تحول تجاه الأخذ بجدول أعمال تنمية أكثر استدامة. (كان الموضوع برمته غائباً في اجتماع مجموعة الثمانية الذي عقد في إيطاليا في ٢٠٠٩).

٣١- وفضلاً عن ذلك، لاحظ متحدثون أن الوقت ما زال مبكراً لمعرفة مدى قوة التزام مجموعة الـ ٢٠ بجعل قضايا العمالة والحماية الاجتماعية وقضايا سوق العمل في قلب استجابات السياسة العامة. وشددوا ليس فقط على أهمية تعزيز الانتعاش، بل وعلى وضع الأسس لنمط أكثر شمولاً واستدامة للنمو والعملة مستقبلاً.

٣٢- وفي تطلعهم إلى المستقبل، أكد المتحدثون أنه يتضح من الأزمة الراهنة أن النظام المالي عاجز عن تنظيم نفسه؛ وهذا يبرز أهمية مشاركة الدول. وأشار إلى أن الأزمة الراهنة يمكن أن تتيح فرصة لتعزيز أنماط النمو المبتكرة، وإعادة التفكير وإعادة التوازن لجدول أعمال التنمية وليس مجرد العودة إلى سياسات الماضي. وأشار إلى

أنه يوجد الآن توازن جديد للقوة في العالم وأن مجموعة الـ ٨ قد انقضت. وكان هناك اتفاق عام على وجود حاجة أساسية إلى الأخذ بنهج جديد ينظم النظام المالي الدولي.

٣٣- وأكد المشاركون أن الأزمة الراهنة تحتاج إلى بذل جهد عالمي مشترك. كما شددوا على أهمية قيام إدارة دولية أشمل، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة البلدان الأفريقية. وقال متحدثون إنه يتعين على الأونكتاد أن يخطو "الخطوة الإضافية" لمناقشة الجوانب الأخلاقية لهيكل جديد للإدارة الاقتصادية العالمية.

٣٤- وأعرب المشاركون عن اعتقادهم بأنه إذا كان المطلوب أن تصبح العملية شاملة تواجه التقلبات الدورية وتحقق المساواة وتكون صديقة للبيئة، فإن ثمة حاجة عندئذ إلى نهج أكثر لا مركزية يصاحبه دور تنسيقي أقوى للأمم المتحدة ودور أقل لصندوق النقد الدولي وللهيئات الأخرى المتخصصة في التعامل مع شؤون الضرائب والمالية والاقتصاد. وأيد هذه الفكرة متحدثون آخرون أشاروا إلى أن الأونكتاد ومنظومة الأمم المتحدة لهما دور هام يؤديانه وأن اقتراحات لجنة ستيفليتز ينبغي أخذها كأساس لإصلاح الأمم المتحدة مستقبلاً. غير أنه أُشير أيضاً إلى أن الأمم المتحدة قد لا تكون جاهزة بعد للاضطلاع بهذا الدور وأن ثمة حاجة إلى إجراء تحسين كبير.

ثالثاً - الجلسة العامة الثالثة: اقتراحات تتعلق بطريق التقدم إلى الأمام - العقبات والفرص

٣٥- أدار المناقشة السيد مارتين خور المدير التنفيذي لمركز الجنوب. وشارك في المناقشات السيد جومو كوامي سوندارام وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والسيد بيدرو باييز عضو لجنة ستيفليتز والوزير السابق للتنسيق الاقتصادي في إكوادور؛ والسيدة إسبيرانزا دوران المدير التنفيذي لوكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية؛ والسيدة جاكلين كوتي رئيسة مكتب جنيف لغرفة التجارة الدولية؛ والسيدة جوي كاتيغوكوا من مؤسسة أوكسفام الدولية؛ والسيد كريستوف أغويتون من رابطة فرض الضرائب على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين؛ والسيدة سانيا ريد - سميث من شبكة العالم الثالث في جنيف؛ والسيد ستيفن بيرسي من منظمة العمل الدولية.

٣٦- وقد تمثل الهدف في تحديد سبل إحراز تقدم في تناول الأزمة الاقتصادية، والبناء على المناقشات التي جرت في الجلسات العامة وجلسات العمل المصغرة، وإحالة هذه الأفكار إلى رئيس الجمعية العامة وإلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٣٧- وركزت المناقشات على الحاجة إلى إجراء جيد التنسيق يكفل الاستدامة. وكرر المشاركون قلقهم إزاء (أ) خطر العودة إلى "العمل الروتيني" و(ب) عدم كفاية استجابة السياسات حتى الآن. ودعوا إلى اتخاذ إجراء ملموس في مجال السياسة العامة، وإلى طرائق وأطر زمنية محددة، ومؤسسات جاهزة وقادرة على تنفيذ الإصلاحات. وأعربوا عن الأسف إزاء الترتيبات المخصصة غير الشفافة المنفذة حتى الآن، ودعوا إلى توفير إرادة سياسية أقوى في علاج الأزمة.

٣٨- وشدد متحدثون كثيرون على التحديات - لا في تصميم الإصلاحات المنتظرة فحسب، بل أيضاً في ضمان اتخاذ إجراء جماعي من دول أمم متباينة. وأبرز متحدثون الدور البناء الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في هذا الشأن مشيرين إلى:

(أ) أن الضغط الجماعي من قبل المجتمع المدني يمكنه أن يعزز اتخاذ إجراء متعدد الأبعاد؛
(ب) أن المجتمع المدني يمكنه أن يضيف جرعة واقع شعبي الجذور إلى المناقشة التي ظلت بلاغية إلى حد كبير حتى الآن.

٣٩- وكان هناك تركيز واضح على الحاجة إلى سد الثغرات ورصد الإجراءات بدقة من أجل إخماد حريق الأزمة بفعالية أكبر. وأشار متحدثون كثيرون إلى عدم وجود حل واحد يصلح للجميع؛ والأحرى إضفاء الطابع المحلي على الإجراء المتعدد الأطراف وتفصيله بما يلي الاحتياجات الخاصة لكل بلد ومنطقة. وهذا يمكن تحقيقه جزئياً من خلال تطبيق نهج إقليمية أقوى. فمثلاً يمكن إنشاء مؤسسات إقليمية تمول برامج وخططاً خاصة للإعاش (مثل مشاريع البنية الأساسية ومشاريع أساسية أخرى). ويتصل بذلك دعوات تكفل منح البلدان مجالاً كافياً للأخذ بسياسات تتخذ تدابير التنشيط اللازمة وتنظم عملاتها وتجنبها مصادم الديون.

٤٠- وأبرز متحدثون عديدون أهمية الاهتمام بعوامل أخرى في جدول أعمال التنمية المستدامة. وشدد الكثيرون على موقع حقوق الإنسان في قلب الحلول المستدامة (بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق العمال). وأعرب بعض المتحدثين عن القلق إزاء خطر تهميش قضايا البيئة وتغير المناخ، مشددين على الحاجة إلى التركيز القوي على اجتماع كوبنهاغن الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر.

٤١- واعترف المشاركون بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار والتجارة - على الصعيدين المحلي والدولي معاً - في التعافي من الأزمة بشكل مستدام. واتفقوا بوجه عام على مهاجمة الحمائية وإن أشاروا إلى صعوبة ذلك دون اتخاذ إجراء دولي جماعي بشأن الوظائف. كما وجد بعض المشاركين مزية في استكمال جولة الدوحة شريطة أن تحقق نتيجة متوازنة للبلدان النامية. وهذا سيساعد على تجنب الميول الحمائية والتركيز على برامج تدعم جهود تنمية التجارة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تبين أنه من المهم بالمثل ضمان ألا تؤدي اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة والاستثمار الأخرى إلى تعطيل قدرة الحكومات على اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية استجابة لل صعوبات الاقتصادية. واقترح عديد من المتحدثين إجراء استعراض لأثر الأزمة على مفاوضات والتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات المالية.

٤٢- كما دعا بعض المتحدثين إلى زيادة تمويل التجارة من خلال برنامج صندوق النقد الدولي والجهود الإقليمية، وإلى بذل مساع إقليمية لعلاج مسألة تيسير التجارة والتصدي للحوجز التجارية داخل الأقاليم.

٤٣- وشكل مجال السياسات من جديد أحد مواضيع النقاش الأساسية. فأبرز كثير من المتحدثين الحاجة، في الاتفاقات الدولية وبرامج علاج الأزمات، إلى إتاحة مجال لصنع السياسات الوطنية لكي يمكن تنفيذ إصلاحات محلية وتطبيق سياسات تساعد الحكومات على مكافحة الأزمات. وهذا يشمل اتخاذ إجراء منفرد ومتعدد الأطراف بشأن فرض ضرائب على المعاملات المالية وضوابط رأس المال لمواجهة "عمليات المناقلة" و"هجمات" المضاربة قصيرة الأجل، إلخ.

٤٤ - ودعا كثير من المتحدثين إلى إصلاح المعمار المالي العالمي وقدموا اقتراحات من أجل إجراء تحسينات شملت الحاجة إلى إصلاح نظام أسعار الصرف لدعم استقرار الاقتصادات الكلية وتجنب مصيدة الديون والمضاربات. وهذا يشمل العودة إلى الأساسيات - إلى القواعد التي ابتكرتها مؤسسات بريتون وودز - وخاصة أسعار صرف ثابتة لكنها قابلة للتكيف تعكس أموراً أساسية مثل معدلات التضخم. وأضاف المتحدثون أن الإبقاء على استقرار أسعار الصرف الحقيقية من شأنه أن يمنع حدوث تشوهات رئيسية في التجارة الدولية والعملات.

٤٥ - كما اقترح المتحدثون فكرة مراجعة نظام عملة الاحتياطي لمعرفة إن كان يمكن تقليل الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي، ربما باستخدام حقوق السحب الخاصة.

٤٦ - وشدد المشاركون على أهمية عمليات التحول الديمقراطي وضمان التمثيل الكامل للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في العثور على حلول عالمية وضمان استفادة الدوائر المكونة للمجتمع المدني من التنفيذ على الصعيد المحلي.

٤٧ - وأعرب المشاركون عن معارضة قوية للشروط التقليدية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، مشيرين إلى أن البلدان المتقدمة تتخذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية تتعارض بوضوح مع معايير صندوق النقد الدولي. كما أشاروا إلى عدم كفاية "وعود الإصلاح" التي يطلقها صندوق النقد الدولي.

٤٨ - وكان من بين الرسائل الأخرى المتكررة أن عملية صنع القرارات الدولية ينبغي أن تكون أكثر تمثيلاً وشمولاً من أجل تحقيق انتعاش مستدام. وأعرب عديد من المتحدثين عن القلق إزاء تهميش الأمم المتحدة في الاستجابات للأزمة. ودعوا إلى دور جديد للأمم المتحدة في "نظام جديد لإدارة اقتصادية عالمية". واقترحوا أن تشارك الأمم المتحدة والوكالات الأخرى في تقرير الدور الذي يتعين على كل طرف ممارسته، مشيرين إلى أن الأمم المتحدة لا تمتلك الخبرة أو القدرة على إخماد الحرائق المالية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تسهم بمجموعة من الطرق الأخرى، وإن كان يلزم اتخاذ بعض الإجراءات لإعادة الهيكلة.

٤٩ - ودعا المشاركون تحديداً الأمم المتحدة إلى ممارسة دور قيادي أقوى وإلى الأخذ بنهج طموح ومتربط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٥٠ - وشملت الاقتراحات المتعلقة بسبل إحراز تقدم مجال السياسات، والوظائف، وأسعار الصرف، والتنظيم المالي، والدين، والنهج المالية والنقدية الإقليمية. وشملت التعليقات والمقترحات ما يلي:

(أ) المسائل المالية/النقدية

١' استكشاف نظام جديد لأسعار الصرف يكفل أسعار صرف حقيقية مستقرة تعكس العناصر الأساسية؛

٢' مراجعة نظام عملات الاحتياطي واستكشاف إمكانية الأخذ بنظام يستند إلى حقوق السحب الخاصة يحل محل الدولار الأمريكي باعتبارها أداة الاحتياطي الرئيسية؛

- ٣٤ تطوير أدوات ومؤسسات وآليات تنسيق مالية/نقدية إقليمية، تستفيد من مخططات جديدة مثل مصرف الجنوب في أمريكا اللاتينية ومبادرة شيانغ ماي توفر نهجاً "ينطلق من القاعدة" ويمكن أن يشكل لبنة لنظام جديد؛
- ٤٤ تأمين تدفقات مستمرة للائتمان تغطي جوانب النقص في الإيرادات، بما يشمل قروضاً جديدة من صندوق النقد الدولي لا تفرض شروطاً "قديمة" مساهمة للتجاهات الدورية؛
- ٥٤ إتاحة مجال السياسات اللازمة أمام البلدان لفرض ضوابط على رأس المال وتدابير أخرى تمنع المضاربة وتكفل الاستقرار؛
- ٦٤ تقوية النظام المالي لمنع "عمليات المناقلة" وحظر "البيع على المكشوف"؛
- ٧٤ إعادة النظر في مفاوضات الخدمات المالية بمنظمة التجارة العالمية وفي اتفاقات التجارة الحرة/الاستثمار، لمراجعة أثر الالتزامات على الاستجابة للأزمة بفعالية.
- (ب) الدين
- ١٤ عرض تأجيل سداد دين الأمم المعرضة للمخاطر التي تأثرت بتحركات أسعار الصرف وحسائر في الإيرادات من جراء الأزمة. استكشاف إمكانية إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية؛
- (ج) إدارة المؤسسات والشركات
- ١٤ يعد صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي تقارير مرحلية عن جهود الإصلاح؛
- ٢٤ تخضع المؤسسات المالية لتنظيم جديد أشد صرامة؛
- ٣٤ تستكشف اتفاقية بازل الثانية مبادئ توجيهية متميزة لمختلف القطاعات والبلدان؛
- (د) دور المجتمع المدني
- ١٤ اتخاذ إجراء جماعي من جانب المجتمع الدولي على مجموعة جبهات تشمل رصد "إصلاح" صندوق النقد الدولي، والضغط من أجل إنفاق أموال التنشيط في الوقت المحدد، والحيلولة دون فرض شروط غير معقولة على إقراض البلدان النامية، وزيادة الضغط لجعل الأمم المتحدة أقل بيروقراطية وأكثر استجابة وتوجهاً إلى العمل؛
- (هـ) دور الأمم المتحدة
- ١٤ وضع استراتيجية من قبل الأمم المتحدة لتعزيز دورها وتوضيح رؤيتها في التعامل مع الأزمة الاقتصادية. وهذا يمكن أن يبني على قدرة الأمم المتحدة التنظيمية وقدرتها على التفكير خارج الإطار التقليدي، من أجل العثور على حلول شاملة متعددة الأبعاد للمشاكل الاقتصادية المعقدة التي تواجه العالم؛
- ٢٤ سعي الدول الأعضاء إلى جعل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية حدثاً هاماً موجهاً إلى اتخاذ القرارات وقابلاً للتطبيق العملي، يصدر برنامج

عمل قويا تقنياً ويضم آلية متابعة (يمكنه مثلاً إنشاء فريق عامل يرفع تقارير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة)؛

٣٠٠٠ تواصل الدول الأعضاء استكشاف فكرة إنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي في إطار الأمم المتحدة لرصد الحالة الاقتصادية والمالية ولتوفير استجابات فعالة (مع تجنب أن يصبح مجرد "نادي تنسيق آخر")؛

٤٠٠٠ هناك حاجة إلى تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز.

رابعاً - الجلسة العامة الختامية: الخطوات التالية

٥١٠٠ - اختتمت الندوة العامة الأولى للأونكتاد بتوجيه دعوة لصياغة استجابة شاملة للأزمة الاقتصادية العالمية - استجابةً تسلط الضوء بشدة على الاعتبارات الاجتماعية. وأوصى المشاركون بتدابير سياساتية لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، واستحداث فرص عمل، ومساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التقلبات الدورية.

٥٢٠٠ - وتضمنت التوصيات المحددة تأجيل سداد الديون الرسمية مؤقتاً للبلدان المنخفضة الدخل من أجل تحرير موارد لتمويل تدابير التنشيط؛ ووضع نظام أكثر استقراراً لأسعار الصرف؛ وإنشاء نظام جديد لعملة الاحتياطي يستند إلى حقوق سحب خاصة؛ ووضع برنامج عالمي لتوفير فرص العمل؛ وإنشاء استجابة إقليمية.

٥٣٠٠ - وكرر المتحدثون أن الركود الاقتصادي أبعد ما يكون عن نهايته، وأن ما شهدته البورصات من انتعاش مفاجئ مؤخراً ينبغي ألا يدفع صانعي القرارات إلى غض الطرف عن الآثار العميقة والطويلة الأمد على البلدان الفقيرة.

٥٤٠٠ - وحثت الندوة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور بارز في التصدي للأزمة، مؤكدة أن عضويتها الواسعة يجعلها في موقع موات للتصرف بما يخدم مصلحة الجميع.

٥٥٠٠ - وأعرب العديد من المشاركين عن شكرهم للأونكتاد والمنظمات الشريكة على عقد هذه الندوة العامة مؤكداً فائدتها ونجاحها. كما دعوا الأونكتاد إلى الاستمرار في القيام بأنشطة ومبادرات من هذا النوع في المستقبل.

المرفق الأول

موجز للجلسات المصغرة الست

أولاً - الجلسة المصغرة الأولى: أزمة العمل العالمية: مسائل تتعلق بارتفاع معدلات البطالة وانكماش الأجور والانعكاسات على الطلب الإجمالي العالمي واقتراح ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل

١- أدارت هذه الجلسة دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية. ونظرت الجلسة في الأبعاد والانعكاسات العديدة لأزمة العمل العالمية التي وُصفت بأنها "أزمة قبل الأزمة" تقتضي حلاً عاجلاً للحيلولة دون زيادة تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية. وأشارت الجلسة إلى أن الاختلالات العالمية التي أسهمت في حدوث الأزمة الحالية ترتبط أيضاً بعدم إحراز تقدم خلال العقدین أو الثلاثة عقود الأخيرة على صعيد تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ضمان "عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص عمل كريم للجميع". ولم يُدرج هذا المقصد كشرط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا مؤخراً وهو يشكل الحلقة المفقودة بين النمو والحد من الفقر.

٢- وحتى قبل حدوث الأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨، لم يكن الاقتصاد العالمي، بالرغم من فترة النمو العالمي المزدهر نسبياً، قادراً على إيجاد ما يكفي من العمالة المنتجة لتحقيق زيادة مطردة في السدائلين إلى سوق العمل العالمية. فإضافة إلى التفاوتات المتزايدة الناجمة عن ركود الأجور أو تدهورها في أنحاء عديدة من العالم، كان الاقتصاد العالمي يعتمد على الولايات المتحدة لتقوم بدور "الملاذ الأخير للاستهلاك". وقد أدى ذلك - بسبب ركود الأجور أيضاً إن لم يكن تدهورها بالنسبة للعامل المتوسط في الولايات المتحدة - إلى فقاعة ائتمان استهلاكية لا يمكن تحملها انفجرت في سوق العقار وعجلت بحدوث الأزمة الحالية.

٣- ووفقاً للمتحدثين من منظمة العمل الدولية، فقد كانت هناك مؤشرات لانكماش الأجور من قبل، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وهو الوضع الذي وصفه تقرير منظمة العمل الدولية الرائد بشأن الأزمة بأنه أكثر خطورة من سياسات "إفقار الجار" القائمة على خفض قيمة العملة والترعة الحمائية. وشدد أحد كبار ممثلي الأونكتاد على المخاطر التي يثيرها هذا السيناريو بالنسبة للاقتصاد العالمي، مشبهاً الوضع بانكماش الأجور الواسع النطاق الذي أسهم في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات وإطالة أمده. وأشار إلى أن العمال في مختلف أنحاء العالم يواجهون في الأزمة الحالية معضلة تتمثل إما في فقدان وظائفهم أو القبول بخصف أجورهم. كما ذكر أن هذا السلوك يبدو منطقياً على مستوى المشاريع، بيد أنه سيؤدي إلى نتائج عكسية إذا أصبح نمطاً عاماً، لأنه سيتمخض عن فقدان المزيد من الوظائف نتيجة مواصلة انكماش الطلب الإجمالي العالمي.

٤- ولذلك فإن من الملح اتخاذ تدابير لقلب هذا الاتجاه. وتعمل منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، على وضع ميثاق عالمي لتوفير فرص للعمل يتضمن على الأرجح الاستراتيجيات التالية: تفاوض جماعي أفضل تنسيقاً وتدابير أخرى لدعم السياسات (كسياسات الحد الأدنى للأجور) حتى يمكن رفع متوسط

الأحور في جميع البلدان على نحو يتناسب مع نمو الإنتاجية؛ وتقديم المزيد والمزيد من برامج التنشيط كثيفة العمالة التي ينبغي أن تشتمل أيضاً على دعم أو استحداث تدابير الحماية الاجتماعية؛ وتحسين تنسيق الجهود الوطنية في هذا الصدد؛ واحترام الحقوق الأساسية للعمال؛ وتوفير دعم خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على صعيدي الائتمان والقدرة الإنتاجية.

٥- ولوحظ أن دور الدولة كـ "مقرض أخير" قد شهد عودة قوية إلى الساحة السياسية بسبب المخاطر التي ينطوي عليها انهيار النظام المصرفي. ومن الضروري التسليم بدور للدولة مساو على الأقل فيما يتعلق باستحداث عوامل استقرار تلقائية (الحماية الاجتماعية) و/أو اعتبارها "صاحب عمل أخير" لمواجهة المخاطر البيوية التي ينطوي عليها انهيار الطلب الإجمالي العالمي.

ثانياً - الجلسة المصغرة الثانية: أقل البلدان نمواً في ظل الأزمة: التحديات والحلول المحددة

٦- استعرضت هذه الجلسة، التي أدارها مركز موارد حنيف لجمعية وحدة وثقة المستهلكين، تأثير الأزمة على التجارة والقطاع الاجتماعي والنمو في أقل البلدان نمواً. وأعرب المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء تأثير الأزمة على أقل البلدان نمواً، وأشاروا إلى أنه لا يمكن فصل هذه البلدان عن الأزمة الراهنة.

٧- وأشار بعض المتحدثين إلى أن الاسقاطات الحالية بحدوث طفرة في النمو مفرطة في التفاؤل. وأشار إلى أن الاحتياجات ذات الأولوية لأقل البلدان نمواً هي إصلاح المعمار المالي الدولي، وتوصل حولة الدوحة إلى نتائج ذات توجه إنمائي، وتبسيط عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتدابير سياساتية أخرى كالمعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز. وبالرغم من اتفاق الآراء على التأثير السلبي لهذه العوامل على النمو وجهود الحد من الفقر، حدث بعض الخلاف بين المشاركين حول ما إذا كان تحسن المعطيات الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تحسين المعطيات الاقتصادية في أقل البلدان نمواً بعد تراجع الأزمة. وأشار في هذا الصدد إلى أن أحد أسباب تأثر هذه البلدان يكمن في ضعف قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، وهو ما يتعين التصدي له بالتمويل القائم على سرعة الإنفاق وانخفاض المشروطة وتقديم المنح.

٨- كما أشار المشاركون إلى وجود قيود قاسية على العرض في أقل البلدان نمواً، ودعوا إلى تبسيط سياسات الاستثمار والتجارة في هذه البلدان. وأعرب عن اتفاق قوي على أن نموذج التنمية الحالي يهمل أقل البلدان بشدة وينبغي إعادة النظر فيه بصورة جذرية. وسلط أحد المشاركين الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا السياق. كما أشار أحد المشاركين، في السياق نفسه، إلى أن إجراء مراجعة جادة للمعمار المالي الدولي لا يمكن أن يسفر عن نتيجة إلا إذا كانت المؤسسات الجديدة جزءاً من الحل العالمي، إذ إن مؤسسات بریتون وودز، على وجه الخصوص، تفتقر إلى المصداقية.

ثالثاً - الجلسة المصغرة الثالثة: هل للركود العالمي تأثير غير متناسب على المرأة؟

٩- ترأست الجلسة الشبكة الدولية المعنية بنوع الجنس والتجارة/الفريق العامل النسائي المعني بتمويل التنمية، والأونكتاد، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية.

١٠- وقام المتحدثون أثناء الجلسة بتقييم وتناول الآثار المحددة للأزمة على المرأة، واستكشاف الاستجابات السياسية اللازمة لتفادي خطر تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

١١- وأشار إلى أن من الضروري، كخطوة أولى، أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية دون فرض أي نوع من الشروط على السياسة العامة، بما في ذلك الشروط المتعلقة بنوع الجنس. كما سلط الضوء على أن الأزمة تشكل فرصة كبرى لإجراء تغييرات هيكلية هامة تعالج الاختلالات العالمية وعدم المساواة بين الجنسين.

١٢- وأشار الأونكتاد إلى أن تعميم المنظور الجنساني في سياسات التجارة هو أمر فائق الأهمية لما للمرأة من دور هام في التجارة. كما ذكر أن التجارة يمكن أن تكون محركاً للتنمية، غير أن ذلك يقتضي توفر مهارات معينة، وعندما تفتقر النساء إلى هذه المهارات فإنهن يتجهن إلى القطاع غير الرسمي حيث يتعرضن للضربة الأولى عند حدوث أية أزمة. وينبغي أن تتناول برامج التنشيط الاقتصادي وضع المرأة، وأن تقدم دعماً إضافياً لمؤازرة المشاريع النسائية المتناهية الصغر. كما يتعين جعل برامج الإقراض الحكومية في متناول النساء الفقيرات اللاتي لا يملكن أصولاً.

١٣- وعرضت منظمة العمل الدولية، أثناء النقاش، بيانات جديدة تُظهر أن للأزمة بعداً جنسانياً واضحاً. وأشار إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير على الأمدين البعيد والقريب. وتضمنت الخيارات الممكنة التي أُشير إليها الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، فضلاً عن السياسات النشطة لسوق العمل والحوار الاجتماعي للجميع، بما يشمل الأخذ بمعمار مالي جديد.

١٤- كما تطرق النقاش إلى تأثير نوع الجنس على الهجرة، وإلى التحويلات المالية من منظور المنظمة الدولية للهجرة. وأشار إلى أنه بالرغم من قلة البحوث المتعلقة بدور المرأة كمرسل للتحويلات المالية، فإن التحويلات النسائية تمثل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان. وتمثلت أهم التوصيات المتعلقة بالهجرة في ما يلي: عدم تحويل الأزمة إلى أزمة هجرة؛ والاعتراف بأن المهاجرين والمهاجرات هم جزء من الحل وليس من المشكلة؛ والاعتراف بما للمهاجرين - بمن فيهم المهاجرات - من أهمية في عالم اليوم الذي تسوده العولمة. فثمة قطاعات تعتمد على المهاجرين، كقطاعي الخدمات الصحية والرعاية مثلاً.

١٥- وشدد المشاركون على أن المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان هي قضايا واضحة في مجال التنمية. وأشار إلى أن بعض كيانات الأمم المتحدة لا تعتبر المساواة بين الجنسين قضية إنمائية بل مسألة تعني صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأنه من الصعب تحقيق التنمية بهذا النوع من التفكير.

رابعاً - الجلسة المصغرة الرابعة: اتفاقات التجارة/الاستثمار والاستجابات الفعالة للأزمة

١٦ - أدارت هذه الجلسة شبكة العالم الثالث - أفريقيا.

١٧ - وقال المتحدثون إن بعض اتفاقات الاستثمار الدولية واتفاقات التجارة الحرة قد تقيد قدرة البلدان النامية على التصدي للأزمة المالية، مستشهدين بأمثلة من سياق اتفاقات الشراكة الاقتصادية، حيث يؤدي هبوط العائدات الجمركية إلى الحد من قدرة البلدان النامية على زيادة الإنفاق الموجه لإنعاش النشاط الاقتصادي. وأشار إلى أن هناك تحديات أخرى قد تنشأ من أحكام محدودة في اتفاقات الشراكة الاقتصادية، كالأحكام المتعلقة بـ "الخدمات المالية الجديدة" (التي قد تزيد الضعف المالي للبلدان النامية) والأحكام المتعلقة بـ "حرية تحويل الأموال" (التي قد تجعل من الصعب تنظيم تدفق رأس المال)؛ أو الأحكام المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

١٨ - وتطرق المتحدثون إلى العدد المتزايد من اتفاقات الاستثمار الدولية واتفاقات التجارة الحرة التي أبرمت، موضحين التحديات التي قد تثيرها بعض أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية (كترع الملكية) أمام السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وأشار في هذا السياق إلى مثال سياسات تمكين السود اقتصادياً في جنوب أفريقيا - وهي السياسات التي تتعرض للطعن حالياً من مجموعة مستثمرين إيطاليين أمام محكمة تابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

١٩ - كما أشار المتحدثون إلى التحديات الناشئة من العلاقة بين معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة (كتلك التي ينطوي عليها اتفاق الشراكة الاقتصادية لمخلف منطقة البحر الكاريبي) والتي قد تمنح المستثمرين فعلياً طبقة مزدوجة من الحماية.

٢٠ - وأشار بعض المتحدثين، في السياق ذاته، إلى أن الأحكام التي تنطوي عليها معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب نادراً ما تؤدي إلى تنمية اقتصادية طويلة الأمد للبلدان النامية المضيفة، وأن الاتفاقات والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب تمثل بديلاً قابلاً للاستمرار لتلك المعاهدات "غير المتوازنة".

٢١ - وسلط أحد المتحدثين الضوء على الحاجة إلى المواءمة بين النظام المالي الدولي ونظام الاستثمار الدولي. ومن الأمثلة على ذلك حالة آيسلندا، حيث طُرحت تساؤلات بشأن مدى التوافق بين دعوة صندوق النقد الدولي إلى وضع ضوابط لرأس المال (في سياق برامج الإنقاذ) وبين الالتزامات القطرية الناشئة عن اتفاقات الاستثمار الدولية.

٢٢ - وأوضح المتحدثون كذلك أن ثمة التزامات معينة في مجال تحرير التجارة تكمن في صلب الأزمة (استشهد بالالتزامات الولايات المتحدة الناشئة عن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات كمثل، باعتبارها سبب إلغاء قانون غلاس - ستيغال، لأن الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق تجعل من الصعب فرض قواعد معينة تتعلق بالفروع المصرفية والشركات الفرعية وما إلى ذلك).

٢٣- وأثيرت أثناء المناقشة بعض المسائل الأخرى المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وتمّ التأكيد على أن هذه الاتفاقات قد تتضمن بدورها أحكاماً من شأنها أن تساعد على ضمان مساحة سياسية للحكومة من أجل التصدي للأزمة (كاستثناءات ميزان المدفوعات؛ وعمليات التجنّب التحوطي؛ واستثناءات الأمن القومي). وأشار في هذا الصدد إلى مطبوعة مرتقبة للأونكتاد تتناول تجربة الاستثناءات المرتبطة بالأمن القومي في اتفاقات الاستثمار الدولية في سياق الأزمة المالية للأرجنتين.

٢٤- وأثير تساؤل إزاء الدور الإيجابي الذي يمكن أيضاً لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تؤديه في مساعدة البلدان مثلاً على تفادي العودة إلى التزعة الحمائية في مجال الاستثمار، ومساعدتها على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - وهي مسألة لها أهمية خاصة في ضوء ما تشهده هذه التدفقات من تراجع حالياً.

٢٥- كما طُرحت تساؤلات حول السبل الممكنة لتنفيذ مقترح شبكة العالم الثالث بشأن استعراض جميع اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية القائمة، وكيف يمكن تحقيق ذلك بهدف ضمان الترابط بين النظام المالي الدولي ونظام الاستثمار الدولي.

خامساً - الجلسة المصغرة الخامسة: تمويل التعافي من الأزمة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وصناديق الطوارئ الجديدة والمشروطة

٢٦- أدار هذه الجلسة تحالف ١١-١١-١١ للحركة الفلمنكية للشمال والجنوب.

٢٧- وناقش المتحدثون بالتفصيل أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي قد شهد ازدياد موارده الإقراضية بمعدل ثلاثة أضعاف، استجابةً للأزمة الراهنة، لترتفع بذلك من ٢٥٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار، إضافةً إلى ٢٥٠ مليار دولار في شكل حقوق سحب خاصة. بيد أن جزءاً ضئيلاً جداً من هذه الموارد للأسف هو الموجه إلى بلدان منخفضة الدخل، ونسبة صغيرة من هذه الموارد هي التي يمكن اعتبارها جديدة أو مضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة من قبل. بيد أن هذه الزيادة بعثت روحاً جديدة في صندوق النقد الدولي الذي كان يشهد تدنياً في إقراضه قبل ذلك.

٢٨- كما أشار المتحدثون إلى أنه بالرغم من مطالب الإصلاح والتغيير، فإن تغيراً جذرياً لم يحدث في النموذج التقليدي لصندوق النقد الدولي، وأن المجال ضيق أمام السياسات المبتدعة. وقال المتحدثون إنه بالرغم من إضفاء المزيد من المرونة على بعض الشروط المرتبطة بالقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي، فإن انعكاسات هذه المرونة المضافة لم تتضح بعد على صعيد التطبيق.

٢٩- وأشار كذلك إلى متطلبات السياسة العامة المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي والتي كان لها تأثير انكماش في الوقت الذي كان المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمجتمع المدني يدعون إلى اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان النامية. وقيل إن صندوق النقد الدولي قد استجاب للأزمة الراهنة، بيد أن استجابته لم تشكل الإستجابة الصحيحة. وأشار إلى أن الصندوق قد يحتج بأن ضيق المجال المالي والنقدي لدى معظم البلدان

النامية يعرقل قدرتها على اتباع سياسات توسعية. بيد أن المجال مفتوح أمام هذه البلدان لخوض حوار قوي مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب شركاء اجتماعيين، من أجل التوصل إلى حلول بديلة لتلك التي اقترحها الصندوق في البداية.

٣٠- وفيما يتعلق بمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، أعرب المشاركون عن انشغالهم لأن الزيادة في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ يمكن إسنادها إلى دورة الميزانية السابقة، ولأن توقعات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لا تبدو مشرقة. غير أنه لا يزال من الممكن تحقيق الكثير إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة وهو ما يدل عليه إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن عزمها زيادة ميزانية المعونة بنسبة ٩ في المائة.

سادساً - الجلسة المصغرة السادسة: إصلاح المعمار المالي العالمي، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بإنشاء نظام احتياطي عالمي جديد، وتثبيت أسعار الصرف، والمبادرات المالية والنقدية الإقليمية

٣١- أدارت هذه الجلسة منظمة الاقتصاد العالمي والإيكولوجيا والتنمية. وناقش المتحدثون مقترحات لإصلاح المعمار المالي الدولي، وبالأخص تصحيح الاختلالات العالمية التي تشكل الأسباب الجذرية للأزمة. وقد فُرض على البلدان النامية إجراء تعديلات غير متماثلة، مما أسهم بدوره في عدم كفاية الطلب الإجمالي العالمي. وأشار إلى أنه، منذ انهيار نظام بريتون وودز في السبعينات، ثبت أن نظام أسعار الصرف المرن الحالي والاعتماد على دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة الاحتياطي العالمي بحكم الواقع، لا يفتقر بشدة إلى الاستقرار والإنصاف فحسب، بل إن ما ينطوي عليه من نزعة انكماشية يتناقى مع هدف العمالة الكاملة العالمية.

٣٢- وقيل إن ثمة زخماً الآن لإنشاء عملة احتياطي دولي جديدة - وهو ما كان قد اقترحه أصلاً جون ماينارد كيتز في مؤتمر بريتون وودز الذي عُقد عام ١٩٤٤. ويمكن استخدام عملة الاحتياطي الجديدة (التي يمكن أن تتبلور من خلال شكل أوسع وأكثر إنصافاً في تخصيص حقوق السحب الخاصة) للقيام بدور هام ومتكرر في سياسات مواجهة التقلبات الدورية والمساعدة في تحقيق الاستقرار المالي. وشكل نظام الاحتياطي العالمي الجديد توصية رئيسية من توصيات لجنة ستيغليتز التي عرضت نتائجها على الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٣٣- وفي حين يؤيد عدد متزايد من البلدان استكشاف حل الانتقال إلى نظام احتياطي عالمي جديد، تظل هناك مقاومة شديدة من بعض الجهات الفاعلة الأقوى في الاقتصاد العالمي، بما فيها الأسواق المالية. ولذلك رأى بعض المتحدثين أن اعتماد "نهج تدرجي" يستند إلى نظام حقوق السحب الخاصة القائم يمثل الطريق الأكثر واقعية سياسياً من أجل التقدم إلى الأمام. كما اعتُبر من المهم إيجاد سبل لحشد دعم شعبي واسع، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً نظراً لما تتسم به هذه المشكلة من تعقيد. واقترح أن بالإمكان شرح نظام الاحتياطي العالمي الجديد لغير المتخصصين باعتباره نوعاً من "الضريبة" لتحقيق عدالة أكبر بين اقتصادات الفائض والاقتصادات التي تعاني من العجز.

٣٤- وتطرق العديد من المشاركين إلى الترتيبات الإقليمية الجديدة - سواء على صعيد التكامل المالي الإقليمي أو إنشاء بدائل لمؤسسات بريتون وودز - باعتبارها لبنات أساسية لبناء نهج تكميلي "ينطلق من القاعدة" لإصلاح المعمار المالي. وذكّر أن هذه الترتيبات من شأنها تهيئة مجال جديد للسياسات النقدية والمالية والتخلص من الإطار المحتل وظيفياً الذي تحاول فيه البلدان "تأمين" نفسها بتكديس احتياطات مفرطة من النقد الأجنبي - الأمر الذي لا يحدث عادةً نتيجة سياسة مقصودة على الصعيد القطري، بل هو بالأحرى نتيجة انعدام تنسيق السياسات على الصعيد الدولي أو الإقليمي. وأعرب المتحدثون عن شعورهم بأن ثمة حاجة إلى المزيد من النقاش لتوضيح الطرق التي تختلف بها هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة عن التجربة النقدية في الاتحاد الأوروبي وفقدان مجال حركة السياسات الناجم عن الوحدة النقدية الكاملة والأحكام المدرجة في معاهدة ماستريخت.

٣٥- وفيما يتعلق بمسائل إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية، ذُكر أن مجموعة الـ ٢٠ لم تدفع باتجاه اعتماد جدول أعمال لإصلاح صندوق النقد الدولي، بل وفرت بالأحرى تمويلاً جديداً للصندوق دون وجود مقترح يتمتع بالمصداقية لإجراء إصلاحات جذرية في الصندوق. ودار نقاش موسع بشأن جدوى أدوات جديدة لصندوق النقد الدولي، كحد الائتمان المرن الذي اعتمد مؤخراً، بيد أن الشعور السائد إجمالاً هو أن سياسته إزاء البلدان الأخرى غير تلك المتوسطة الدخل لم تتغير على الإطلاق، إذ لا تزال عمليات الصندوق تقتضي اعتماد سياسات مساندة للتقلبات الدورية. ونتيجة لذلك، ذكر أحد مقدمي العروض أن على البلدان النامية أن تحتّ بالحاح على مواصلة إصلاح الصندوق من أجل الاستفادة بكفاءة من التمويل الجديد المتاح.

Annex II

- [English only]

- Programme of the UNCTAD Public Symposium

Monday 18 May 2009

<p>10:00–13:00 Room XIX</p>	<p>Opening Chair: H. E. Ambassador Dian Triansyah Djani, President, Trade and Development Board, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Mr. Supachai Panitchpakdi, Secretary-General, UNCTAD Mr. Juan Somavia, Director-General, International Labour Organization Mr. Sha Zukang, Under-Secretary-General, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) Mr. Anders B. Johnsson, Secretary-General, Inter-Parliamentary Union Mr. Guy Ryder, Secretary-General, International Trade Union Confederation Ms. Céline Charveriat, Head of Geneva office, Oxfam International</p>
<p>Followed by</p>	<p>Plenary session 1 The global economic crisis – its causes and its multiple impacts The debate will consider in particular the effects on developing countries in the areas of trade, investment, food security and jobs.</p>
<p>Moderator</p>	<p>Mr. Debapriya Bhattacharya, Distinguished Fellow, Centre for Policy Dialogue, Dhaka, Bangladesh</p>
<p>Discussants</p>	<p>Ms. Nuria Molina, European Network on Debt and Development; Mr. Vice Yu, South Centre; Mr. Jan Atteslander, Economiesuisse; Ms. Diana Aguiar, International Gender and Trade Network/Women’s Working Group on Financing for Development; Mr. Arjun Karki, LDC Watch; Mr. Manzoor Ahmad, Food and Agriculture Organization of the United Nations; and UNCTAD resource persons.</p> <p>Interactive debate</p>
<p>14:15–15:45</p>	
<p>Room XIX</p>	<p>Breakout session 1 The global jobs crisis: issues related to rising unemployment, wage deflation, implications for global aggregate demand, and the proposal for a global jobs pact (led by the United Nations Non-Governmental Liaison Service, the Friedrich Ebert Stiftung, ILO and the International Trade Union Confederation)</p>
<p>Room XXVI</p>	<p>Breakout session 2 Least developed countries (LDCs) in the crisis: specific challenges and solutions (led by the Consumer Unity and Trust Society and by Oxfam International)</p>
<p>Room XXVII</p>	<p>Breakout session 3 The global downturn: Are women disproportionately affected? (led by the International Gender and Trade Network/Women’s Working Group on Financing for Development, other civil society organizations, UNCTAD, the International Organization for Migration and ILO)</p>

16:00–18:00	<p>Plenary session 2 Assessing existing responses to the crisis at international, regional and national levels – limitations, perspectives and best practices In addition to examining the effectiveness of the stimulus packages implemented in some countries, the debate will address multilateral efforts to find solutions to the crisis – including the outcome of the G20 summit, and regional initiatives and perspectives.</p>
Moderator	Mr. Ernesto S. Martínez Gondra, Minister Plenipotentiary and Deputy Permanent Representative of Argentina in Geneva
Discussants	Ms. Elizabeth Tankeu, African Union, Ethiopia; Mr. José Manuel Salazar-Xirinachs, ILO; Mr. Janwillem C. Acket, Bank Julius Baer; Mr. Rudy de Meyer, 11.11.11 – Coalition of the Flemish North–South Movement; Mr. Peter Wahl, World Economy, Ecology and Development; Mr. Emmanuel Gyekye Tanoh, Third World Network–Africa; Mr. Carlos Benavente (LATINDAD network, Nicaragua) and Mr. Mustafizur Rahman (Centre for Policy Dialogue, Bangladesh).
	Interactive debate

Tuesday 19 May 2009

10:00–13:00 Room XIX	<p>Plenary session 3 Proposals for the way forward – obstacles and opportunities The debate will include opportunities arising from the upcoming United Nations Conference on the World Financial and Economic Crisis and Its Impact on Development, and longer-term issues such as reform of the international financial architecture and global economic governance.</p>
Moderator	Mr. Martin Khor, Executive Director, South Centre
Discussants	Mr. Jomo Kwame Sundaram, Assistant Secretary-General, DESA; Mr. Pedro Páez, member of the Stiglitz Commission and former Ecuadorian Minister of Economic Coordination; Ms. Esperanza Durán, Agency for International Trade Information and Cooperation; Ms. Jacqueline Coté, International Chamber of Commerce; Ms. Joy Kategekwa, Oxfam International; Mr. Christophe Aguiton, Association for the Taxation of Financial Transactions to Aid Citizens; Ms. Marina Durano, Development Alternatives with Women for a New Era; Ms. Sanya Reid-Smith, Third World Network-Geneva; Mr. Stephen Pursey, ILO; and UNCTAD resource persons.
	Interactive debate
14:15–15:45	Breakout session 4:
Room XIX	Trade/investment agreements and effective crisis responses (led by Third World Network)
Room XXVI	Breakout session 5: Financing crisis recovery in developing countries and transition economies: issues related to official development assistance, new contingency funds and conditionality (led by the European Network on Debt and Development and by UNCTAD)
Room XXVII	Breakout session 6: Global financial architecture reform, including proposals for a new global reserve system, exchange rate stabilization and regional financial and monetary initiatives (led by UNCTAD and the United Nations Non-Governmental Liaison Service; World Economy, Ecology and Development; and Development Alternatives with Women for a New Era)

<p>16:00–17:30</p> <p>Moderators of plenaries</p>	<p>Closing plenary session: Next steps</p> <p>Chair: H. E. Ambassador Dian Triansyah Djani, President, UNCTAD Trade and Development Board</p> <p>Mr. Debapriya Bhattacharya, Distinguished Fellow, Centre for Policy Dialogue, Dhaka, Bangladesh</p> <p>Mr. Ernesto S. Martínez Gondra, Minister Plenipotentiary and Deputy Permanent Representative of Argentina in Geneva; Mr. Martin Khor, Executive Director, South Centre</p> <p>Final reflections from civil society representatives</p> <p>Mr. Supachai Panitchpakdi, Secretary-General, UNCTAD</p> <p>Closing remarks: H. E. Ambassador Dian Triansyah Djani, President, UNCTAD Trade and Development Board</p>
-----------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

- **Annex III**
- [English only]
- **Programme of the six breakout sessions**

Monday 18 May 2009

<p>14:15–15:45 Room XIX Moderator</p> <p>Discussants</p>	<p>1. The global jobs crisis: issues related to rising unemployment, wage deflation, implications for global aggregate demand, and the proposal for a global jobs pact</p> <ul style="list-style-type: none"> - Hamish Jenkins, United Nations Non-Governmental Liaison Service - Guy Ryder, Secretary-General, International Trade Union Confederation - Duncan Campbell, Director, Economic and Labour Market Analysis Department, ILO - Sangheon Lee, Senior Researcher, Labour Protection Department, ILO - Heiner Flassbeck, Director, Division on Globalization and Development Strategies, UNCTAD - Ludek Rychly, Social Dialogue Sector, ILO <p>Interactive discussion</p>
<p>Room XXVI Moderator Keynote speaker</p> <p>Presentations by</p> <p>Discussant</p>	<p>2. Least Developed Countries (LDCs) in the crisis: specific challenges and solutions</p> <ul style="list-style-type: none"> - Atul Kaushik, Director, Geneva resource centre of the Consumer Unity and Trust Society - H.E. Matern Y. C. Lumbanga, Ambassador and Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations and other international organizations in Geneva (coordinator of LDC Group in Geneva) - Charles Gore, Special Coordinator for Cross-Sectoral Issues, Division for Africa, LDCs and Special Programmes, UNCTAD - Duncan Green, Head of Research, Oxfam, United Kingdom - Demba Moussa Dembele, Africaine de Recherche et de Coopération pour l'Appui au Développement Endogène, and Chair of LDC Watch <p>Discussion and comments from the floor</p>
<p>Room XXVII Moderator</p> <p>Introductory remarks</p> <p>Discussants</p>	<p>3. The global downturn: Are women disproportionately affected?</p> <ul style="list-style-type: none"> - Diana Aguiar, International Gender and Trade Network, and member of the Women's Working Group on Financing for Development - Anne Schoenstein, Association for Women's Rights in Development/ Women's Working Group on Financing for Development - Simonetta Zarrilli, Legal Officer, Division on International Trade and Commodities, UNCTAD - Jane Hodges, Director, Bureau for Gender Equality, ILO - Christine Aghazarm, Research and Publications Unit, International Organization for Migration - Blandine Mollard, Gender Unit, IOM <p>Interactive discussion</p>

Tuesday 19 May 2009

<p>14:15–15:45 Room XIX Moderator</p> <p>Discussants</p>	<p>4. Trade/investment agreements and effective crisis response</p> <ul style="list-style-type: none"> - Emmanuel Gyekye Tanoh, Team Leader, Political Economy Unit, Third World Network–Africa - Offah Obale, South Centre - Sanya Reid Smith, Legal Advisor, Third World Network <p>Interactive discussion</p>
<p>Room XXVI Moderator</p> <p>Presentation by</p> <p>Discussants</p>	<p>5. Financing crisis recovery in developing countries and transition economies: issues related to official development assistance, new contingency funds and conditionality</p> <ul style="list-style-type: none"> - Rudy de Meyer, Head of Policy Department, 11.11.11 – Coalition of the Flemish North–South Movement - Nuria Molina, Policy and Advocacy Officer, European Network on Debt and Development - Yuefen Li, Head , Debt and Development Finance Branch, Division on Globalization and Development Strategies, UNCTAD - Robert Kyloh, Policy Integration and Statistics Department, ILO <p>Interactive discussion</p>
<p>Room XXVII Moderator</p> <p>Presentations by</p> <p>Discussants</p>	<p>6. Global financial architecture reform, including proposals for a new global reserve system, exchange rate stabilization and regional financial and monetary initiatives</p> <ul style="list-style-type: none"> - Peter Wahl, World Economy, Ecology and Development - Pedro Páez, Member of the Stiglitz Commission, former Ecuadorian Minister of Economic Coordination - Jomo Kwame Sundaram, Assistant Secretary-General, DESA - Marina Durano, Development Alternatives with Women for a New Era - Carlos Benavente, LATINDAD network - Detlef Kotte, Globalization and Development Strategies Department, UNCTAD <p>Interactive discussion</p>

— — — — —